

**تمهيد:**

إن الدراسة السوسولوجية المتكاملة مبنية على ضرورة تحقيق الربط والترابط بين المعالجة النظرية والميدانية لموضوع الدراسة وذلك باعتماد إجراءات منهجية معينة تتماشى وطبيعة موضوع الدراسة وأهدافه وكذا الواقع الذي توجد فيه الظاهرة المدروسة، وسيتم في هذا الفصل تناول مختلف الإجراءات المنهجية التي من خلالها يمكن أن نتعامل مع الجانب الميداني لهذه الدراسة، وذلك بتحديد مجالات الدراسة و تحديد حجم مجتمع الدراسة وخصائصه، فبعد توزيع الاستمارة على مجتمع البحث تم الحصول على كم كبير من المعطيات الواقعية وللوصول إلى إجابة على إشكالية الدراسة سيتم إلقاء الضوء وبشكل مفصل على هذه البيانات التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي أجريت على مجتمع البحث بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة، حيث تم الاعتماد على تبويب وتكميم البيانات وحساب النسب المئوية لتفسير وتحليل الواقع المدروس، وذلك من خلال عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على ضوء فرضيات الدراسة لتأكيد أو نفي صحتها والإجابة على تساؤلاتها وفقا للنتائج المتحصل عليها .

أولاً : عرض مجالات الدراسة و مجتمع البحث:

### - مجالات الدراسة:

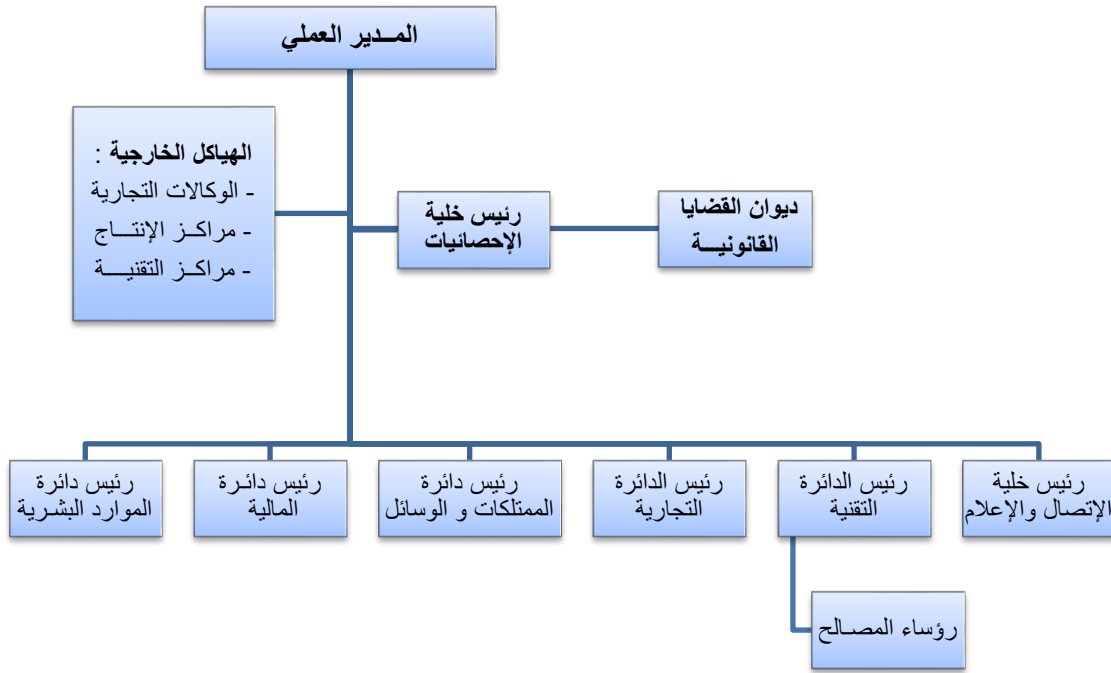
يتفق الكثير من الباحثين في الدراسات الاجتماعية على أن هناك ثلاث مجالات رئيسية للدراسات الاجتماعية وهي: المجال المكاني أو الجغرافي، المجال البشري والمجال الزمني فبالنسبة للمجال الجغرافي فهو يعني تحديد المنطقة أو البيئة التي تجري فيها الدراسة، أما المجال البشري فيعني جملة الأفراد المكونة لمجتمع البحث، في حين يشير المجال الزمني إلى الوقت الذي تم خلاله إجراء الدراسة و الفترة الزمنية التي استغرقها البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود الزمنية والقيود التي تعرقل مختلف مراحل البحث.<sup>1</sup>

### 1-1- المجال المكاني للدراسة:

أجريت هذه الدراسة بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات ذات طابع تجاري خدماتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد و المواصلات. و قد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد و المواصلات و كرس الفصل بين نشاطي التنظيم و استغلال و تسيير الشبكات.

1- محمد شفيق، مرجع سابق، ص 211.

و تطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا و ماليا و متعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية و الخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة " بريد الجزائر" و ثانيهما بالاتصالات متمثلة في "اتصالات الجزائر". نص القرار 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد و المواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر التي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. كان على اتصالات الجزائر و إدارتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2002 لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال، لكن برؤى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم فيه المنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة. سطرت المديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة في برنامجها منذ البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها الشركة وهما الجودة، الفعالية ونوعية الخدمات.



شكل رقم (04) يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة

### 1-2- المجال الزمني للدراسة:

يمكن إيجاز مراحل إنجاز هذه الدراسة وفقا للمجال الزمني على النحو التالي:

اختيار وصياغة موضوع هذه الدراسة في أواخر شهر ماي وبداية شهر جوان 2015، وذلك بعد استشارة ومناقشة العديد من الأساتذة ذوي التجربة والاختصاص بالإضافة إلى البحث والاطلاع على المصادر والمراجع الضرورية لهذه الدراسة، حيث تم جمع العديد من الكتب والمجلات وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، مكتبة كلية علم الاجتماع، مكتبة كلية الاقتصاد والمكتبة جامعة زيان عاشور، كما تمت الاستعانة بخدمات الانترنت للاطلاع على أغلب المواقع ذات الصلة بالموضوع ومتابعتها باستمرار.

تمت الموافقة على موضوع الدراسة من طرف المجلس العلمي للكلية بداية الموسم الجامعي: 2015- 2016 .

خلال شهر ديسمبر 2015 تم الانطلاق في الجانب النظري للدراسة وقد استمرت ما يقارب ثلاثة أشهر أي إلى غاية أواخر شهر فيفري 2016 ، حيث تم عرض الفصول النظرية على الأستاذ المشرف الذي سجل وقدم مجموعة من الملاحظات التوجيهية، التقويمية والتصحيحية.

في الفترة الممتدة من أواخر شهر فيفري إلى بداية شهر مارس 2016 تمت العودة إلى إعادة صياغة إشكالية الدراسة بالشكل الراهن وفقا للملاحظات المقدمة من طرف المشرف.

و بعد ذلك تم الانتقال إلى الإعداد لمرحلة الدراسة الميدانية وذلك مع بداية شهر مارس، وتضمن هذا الإعداد تصميم أدوات البحث وذلك بعد وضع تصور مبدئي للأدوات العلمية الواجب الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

في النصف الثاني من شهر مارس تم توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان على مجتمع البحث عن طريق المسح الشامل، وفي 2016/04/01 تم البدء في تفرغ البيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها وصولا إلى نتائج الدراسة، وخلال شهر أفريل من نفس السنة تم سحب نسخة أولية وعرضها على المشرف لتقديم رأيه وتوجيهاته وملاحظاته الضرورية.

## 3-1- المجال البشري للدراسة :

يشير المجال البشري إلى مجموع الأفراد الموظفين بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الجلفة، والجدول التالي يبين مجموع الموظفين بالمؤسسة مصنفيين حسب الفئة المهنية و الجنس.

المجموع	إناث	ذكور	الجنس الفئات المهنية
09	02	07	عون تنفيذ
30	05	25	عون تحكم
14	02	12	إطار
53	09	44	المجموع

جدول رقم (1) يوضح الفئات المهنية للعمال بالمؤسسة و الجنس

ثانيا : مجتمع البحث وعينة الدراسة:

- حجم مجتمع الدراسة وكيفية الاختيار:

تناولت هذه الدراسة إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين أداء العاملين وتم أخذ المديرية العملية لاتصالات الجزائر بالجلفة نموذجا لذلك، وبعد اتصالات متكررة بالمؤسسة المعنية بالدراسة الميدانية، حيث تم التعامل مع دائرة الموارد البشرية، أين تم عرض موضوع الدراسة عليهم و شرح أهداف هذه الدراسة، وتم تزويدنا بالإحصائيات اللازمة التي سوف نعتمد عليها في الجانب الميداني من هذه الدراسة، وحسب مصلحة المستخدمين لهذه المؤسسة يقدر مجموع الموظفين ب: 53 موظف وهي عينة البحث، ومن هنا تم الاعتماد على المسح الشامل لمجتمع البحث وذلك

لصغر حجم مجتمع الدراسة وحتى تكون الدراسة أكثر موضوعية ومصداقية من حيث النتائج.

وقد تم استلام القائمة الإسمية للموظفين (مجتمع البحث) حتى يتسنى لنا مقابلتهم وتوزيع استمارة البحث عليهم.